اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر

*أحمد عبدالسلام المجالي**

ملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لجمع البيانات، وبعد أن تم التأكد من صدقها وثباتها وزعت على عينة الدراسة البالغة (212) موظفاً وموظفة من جامعة مؤتة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يأتي:

1. أظهرت النتائج أن المتوسط العام لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقاً للعوامل: (الاقتصادية، والاجتماعية) جاء بمستوى مرتفع.
2. ودلت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا لجميع العوامل تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعية).

وبناء على النتائج فقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات كان من أهمها: العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، والعمل على إجراء المزيد من تغليظ العقوبات التي تحد من انتشار هذه الجريمة، والعمل على توعية وتثقيف أفراد المجتمع لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

الكلمات الدالة : الاتجار بالبشر، اتجاهات الموظفين، جامعة مؤتة.

المقدمة

تطورت الجريمة مع تطور المجتمعات على مرِّ الأزمنة والعصور متأثرةً في تطورها بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، ومع كل حقبة زمنية تبرز على الساحة المجتمعيّة المحليّة والإقليميّة، والدوليّة، أشكالٌ وأنماطٌ إجرامية ترتبط بتلك الحقبة الزمنية، وبالمجتمع الذي تجد فيه تلك الأنماط من الجرائم بيئةً مناسبةً؛ كي تنتشر وتتغلغل في بنائه الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي؛ مشكلةً عامل هدمٍ ودمار لذلك المجتمع، وقد يمتد إلى مجتمعات أخرى تكون قريبة من هذا المجتمع جغرافياً. ومع بروز ظاهرة العولمة، فقد برزت معها مجموعة من الظواهر الإجرامية المستجدة، والمستحدَثة، التي يرتبط عددٌ كبيرٌ منها بعصابات الجريمة المنظمة، إذ أسهمت العولمة في تسهيل وتوفير خيارات متنوعة أمام تلك العصابات الإجرامية، الأمر الذي جعل من نشاطها نشاطاً يتسم بالطابع الدولي العابر للدول والقارات، ومع هذه الخيارات برزت على الساحة الدولية جريمة متجددة تهدد المجتمعات الإنسانية، مفضيةً إلى نتائج سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والسياسية، هذه الجريمة هي جريمة الاتجار بالبشر، والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنَّها وصمة عارٍ في جبين المجتمع الدولي، هذه الظاهرة اللانسانية ظاهرة مؤرقة على المستوى العالمي (الوريكات، 2008)

إنَّ ظاهرة الاتجار بالبشر تنتشر في العديد من دول العالم إن لم يكن في معظمها، إلا أنَّها تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك طبقاً للأساليب المستخدمة في مثل هذه النوع من التجارة، واختلاف أنظمة الأمن في هذه البلدان أدَّى إلى تضائلها في بعض البلدان الأخرى، وتزايدها في بعضها الآخر، وفي العالم العربي تنتشر هذه المأساة في جميع أقطاره تقريباً، وبالرّغم من ذلك، فإنَّ إدراك هذه الدول لها لا يكاد

* جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

تاريخ استلام البحث 2015/1/27 وتاريخ قبوله 2015/5/20.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

يذكر، بل إنَّ معظم الحكومات العربية لم تتخذ جهوداً فاعلة لمواجهتها، أو حتى رصدها، وربما كان التقرير الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً حول الاتجار بالبشر هو الوسيلة الموثَّقة، والوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لرصد هذه الظاهرة (التوايهه، 2005).

ونظراً لأهمية موضوع الدراسة، ولقلة الدراسات التي تتناول ظاهرة الاتجار بالبشر، فقد جاءت الدراسة للتعرف على اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في أن ظاهرة الاتجار بالبشر بمختلف صورها، وبما تحويه من آثار سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية على الدولة، ومن ثم فلا بد من مواجهتها بشتى الوسائل حفاظاً على منجزات الدولة ومكتسباتها، وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات العاملين في جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر، وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال أهميتها النظرية والعملية، وذلك كما يأتي:

1. الأهمية النظرية:

أ. تسلط الضوء على جريمة الاتجار بالبشر التي تجاوزت في السنوات الأخيرة قُدرات الحكومات والمنظمات الدولية، وأصبحت من أهم المشكلات الدولية.

ب. المساهمة في سد النقص في المكتبة العربية؛ حيث تقدم أدباً نظرياً حول مفهوم الاتجار بالبشر.

ج. تعد الدراسة الأولى – على حد علم الباحث – التي تناولت اتجاهات العاملين في جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر في المملكة الأردنية الهاشمية.

2. الأهمية العملية:

أ. التعرف إلى اتجاهات العاملين في مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر.

ب. تحاول الكشف عن علاقة المتغيرات الديمغرافية باتجاهات العاملين في جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1. أنها تحاول التعرف إلى جريمة الاتجار بالبشر؛ من حيث مفهومها، وآثارها.
2. معرفة اتجاهات العاملين في جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر.
3. التعرف إلى العوامل المساهمة في انتشار جريمة الاتجار بالبشر.

فرضيات الدراسة

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر تعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة والاتجار بالبشر تعزى لمتغير الدخل الشهري؟.
3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

المفاهيم الإجرائية

الاتجار: عملية شراء وبيع السلع والخدمات، وتسمى التجارة التي تدور داخل الدولة الواحدة بالتجارة المحلية، أما التجارة الدولية فهي تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتسمى أيضا التجارة العالمية (الموسوعية العربية العالمية، 2001).

الاتجار بالبشر: هي كافة التصرفات غير المشروعة، التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء ومحترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجرٍ متدنٍ، أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا

التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية (ناشد، 2005).

إجرائيا: بيع الإنسان أو شرائه أو استغلاله بأي صورة غير شرعية.

الاتجاهات: تعرف بأنها: استجابة الفرد لعناصر البيئة المحيطة به ومنها الأفراد والجماعات والمواد (البصول، 1996).

وعرَّفها (البداينة، 2007) بأنها: مجموعة مستقرة من المشاعر والاعتقادات والنوايا السلوكية اتجاه أمور محددة كالأشخاص أو الأوضاع وتكون نحو جميع مظاهر العمل أو نحو أشخاص وظروف العمل، وهي تنعكس على الأداء والغياب عن العمل.

إجرائيا: مجموعة من الاعتقادات التي يشعر بها الإنسان نحو جريمة الاتجار بالبشر.

الإطار النظري

الاتجاهات

إنَّ كثيراً من المختصين في الدراسات النفسية والسلوكية يعدون الاتجاهات من أهم مواضيع علم النفس الاجتماعي، بل لقد ذهب بعضهم إلى اعتبار أنَّه الميدان الوحيد لذلك العلم، حيث يرون أن الاتجاه مؤشراً مهما يتوقعون من خلاله السلوك المميز للفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة، ويعدون الاتجاهات من الجوانب الوجدانية الأساسية المرتبطة بمشاعر الفرد ومعتقداته وحاجاته، ويستدل عليها من خلال سلوكه الملاحظ، أو من خلال استجاباته اللفظية أو غير اللفظية لمقاييس الاتجاهات بأنواعها المختلفة، فالاتجاه هو الذي يرتفع بالفرد إلى قبول فكرة ما أو رفضها، كما أن الاتجاه هو الذي يحدد درجة هذا الرفض أو القبول (علام، 2006).

مفهوم الاتجاه

لا يوجد تعريف جامع مانع للاتجاه، شأنه في ذلك شأن العديد من المصطلحات النفسية والاجتماعية، فقد ذكر الحارثي (1992) أنَّ هناك الكثير من المصطلحات النفسية والاجتماعية مثل: الذكاء، والتفكير، والسمة، والاتجاه، يعتري تعريفها بعض المشكلات، أهمها عدم الاتفاق على مفهوم واضح لها، فهي مفاهيم غير ملاحظة بطريقة مباشرة، فهي وغيرها من مصطلحات العلوم الاجتماعية تعتبر مصطلحات أو متغيرات خفية فرضية لا تلاحظ مباشرة، ولكنها تظهر عن طريق الاستنتاج، وقد ذكر آلبرت منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ما يربو على سبعة عشر تعريفاً للاتجاه، كما وجد ماكجواير في مسحة لتعريفات الاتجاه عام 1969 أن هناك ما يقرب من ثلاثين تعريفاً للاتجاه (علام، 2006).

وعرفه ارجايل بأنه: الميل إلى الشعور أو السلوك أو التفكير بطريقة محددة إزاء الناس الآخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز (وحيد، 2001).

أهمية الاتجاه

لقد نال مفهوم الاتجاه اهتمام علماء النفس الاجتماعي وعلماء القياس؛ وذلك نتيجة لتأثر سلوك الأفراد تأثراً ملحوظاً بالاتجاهات، مما يؤثر بدوره في العلاقات الإنسانية التفاعلية بين أفراد المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة، ويعتمد استمرار هذه العلاقات على مدى تأثير أنماط الاتجاهات السائدة في المجتمع في حياة الأفراد دون ضغوطات أو توترات، ولهذا يعد مفهوم الاتجاه من المفاهيم السيكولوجية الاجتماعية التربوية حيث أنه من المكونات الوجدانية الأساسية للفرد (علام، 2006).

مفهوم الاتجار بالبشر

إن التجارة أو الاتجار في البشر نوع من أنواع التجارة غير الشرعية، وتعرف بأنها" عملية تتم بغرض بيع أو شراء أو تهريب أو خطف الأشخاص، أو استغلالهم لأغراض العمل القسري، أو الخدمات الجنسية أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية، والزواج حسب الطلب، أو أي عمل آخر يرتبط بالجنس (عبدالحميد، 2005).

ويورد بروتوكول الأمم المتحدة التعريف الآتي للاتجار (خليل، 2006):

(أ) يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر

والاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء (البشرية).

(ب) يعد تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيوائه أو استقباله لغرض الاستغلال "اتجارا بالأشخاص" حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة.

(ج) يقصد بتعبير "طفل" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر.

ولقد اشتمل تعريف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص على ثلاثة عناصر تحدد ماهية الاتجار بالأشخاص، وهي (الأمم المتحدة، 2003):

1. تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.
2. استخدام أساليب غير لائقة مثل استخدام القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع.
3. هدف الاستغلال، مثل الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق.

نظريات الدراسة

أ. نظرية النشاط الرتيب

يعد كوهن وفيلسون (Cohen & felson) هما أصحاب نظرية النشاط الرتيب والتي تعد أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يحتاج إلى توافر ظروف معينة مثل توافر الهدف، والشخص المدفوع للجريمة، المجرم ذو الرغبة، وغياب الرقابة ضد الجريمة (عدم وجود رقابة داخلية عند الفرد أو ضبط اجتماعي)، حيث ترى أن الأنشطة الرتيبة قد تغيرت منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة المسافة بين السكن والعمل، والذي من شأنه أن خلق فرصاً لارتكاب الجرائم، وقد اهتما بالتغير الاجتماعي وخاصة ذلك الذي يقود إلى التفكك الاجتماعي، ومثال ذلك عمل تلك المكونات الثلاثة كما يلي: الأنشطة الروتية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، وهذا يعني وجود المجرم ذو الدافعية والمجني عليه؛ أي الهدف المناسب وغياب الرقابة القادرة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة ازدادت احتمالية وقوع الجريمة، وإذا لم تتوفر تلك الأجزاء معا تقل احتمالية حدوث الجريمة، وإن عمليات التحديث وخروج المرأة للعمل وذهاب الصغار إلى المدارس، وخروج الأشخاص ذكوراً وإناثاً إلى العمل في مناطق خطرة ومزدحمة وفي ساعات متأخرة من الليل، قد ينتج عنه ازدياد حالات السرقة، وتعرضهم للجريمة أكثر من غيرهم، فهناك المجرم ذو الرغبة، والأهداف المناسبة، وغياب الرقابة سواء من الجيران أم الأجهزة الشرطية، خصوصاً في المدن الكبيرة غير المتجانسة (الوريكات، 2008).

ونلاحظ أن هذه النظرية تنطلق من توافر ثلاثة عناصر لوقوع الفعل الإجرامي (توافر الإرادة الإجرامية، ووجود ضحية مناسبة، نقص الحماية للأفراد)، وقد تسهم هذه النظرية في تفسير بعض الجوانب التي تجعل من بعض الأفراد يقعون ضحايا للجريمة (الحربي، 2009).

ب. نظرية أسلوب الحياة

أسهم كلا من هندلنج وجونفردسون وجارفلو في صياغة هذه النظرية سنة 1978 (طالب، 2001)، وتنطلق هذه النظرية من المقولة التالية: أن أسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناس معينين أكثر من غيرهم لكي يكونوا ضحايا أو مجني عليهم، وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا (الوريكات، 2008)

وتذهب هذه النظرية على التأكيد على احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسة هي: أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد، الأشخاص الذين يختلط بهم، الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم، وقد تم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين بدراسة مستفيضة لضحايا الجريمة من حيث نوع الجريمة، والسن، والأصل العرقي والخصائص الديمغرافية الأخرى، حيث ظهر للباحثين بأن هذه المتغيرات لها دور في حدوث الأفعال الإجرامية، كما اتضح أيضا من نتائج الدراسات التي قام بها الباحثين، أن الأفراد

يكونون معرضين للوقوع ضحايا للجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، والمكان الذي يختارونه للعيش فيه، والأفراد الذين يختلطون بهم أو يكونون عرضة لهم (طالب، 2001).

وقد أكدت هذه النظرية على أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة دون رغبتهم، وأن بعض الأفراد قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم، بل تفرض عليهم فرضا نتيجة لعوامل متنوعة، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائد فيها من دون رغبة مسبقة منهم في إتباع هذا الأسلوب من الحياة، وأن الأفراد نظرا لاختلافاتهم الفردية تكون لهم ردود أفعال مختلفة تجاه الأفعال الإجرامية (طالب، 2001).

ويمكن أن نربط نظرية أسلوب الحياة بالاتجار بالبشر، فأغلب ضحايا الاتجار بالبشر لا يختارون الأماكن التي يعيشون فيها، ومن المعلوم أن للبيئة المكانية أثر كبير في تحديد سلوك الفرد، وبحسب طبيعة الحياة التي يعيشها في تلك البيئة والتي لم يكن له دور في اختيارها، ولذلك نجد انتشار الاتجار بالبشر يكثر في الأماكن التي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة.

ج. نظرية القرار الأسري

أسهم علم النفس الاجتماعي بتقديم نظرية مفيدة في تفسير ظاهرة الاتجار بالبشر فقد قدم بيكر نظرية القرار الأسري سنة 1964، وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات التي استخدمت لتفسير ظاهرة الاتجار بالأطفال (العسيري، 2005).

وتشير هذه النظرية إلى كون الطفل مسلوب الإرادة لا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وأن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهم ويخدم ويحقق رغباتهم دون أن يضعا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه، فالكثير من الأطفال يقعون ضحايا للقرارات الأسرية، التي تقررها الأسرة نيابة عنهم.

ونربط نظرية القرار الأسري بالاتجار بالبشر أن الأبوين في قراراتهم التي يتخذونها بالنيابة عن أبنائهم قد تدفع بهم كي يصبحوا ضحايا سهلة الاصطياد من قبل المهربين والمتاجرين بالبشر، فقد ثبت من خلال بعض الدراسات التي تناولت موضوع تهريب الأطفال أن بعض الأسر تقوم بدفع مبالغ مالية للمهربين نظير تهريب أطفالهم إلى دول أخرى، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الآباء يقومون بتأجير أطفالهم على أشخاص يقومون بتهريبهم ثم تشغيلهم خارج أوطانهم (ريسبولي، 2006).

د. نظرية التفكك الاجتماعي

إن التقدم الحاصل في المجتمع في الجوانب الاقتصادي والاجتماعية له تأثير كبير على حجم الجريمة وأنماط السلوك الإجرامي، وتعود أصول نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثر الإنسان بالبيئة، فالأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يسكنها الفقراء والمهاجرين، وملخص النظرية هو أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والزيادة السكانية والحراك الاجتماعي، كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد تعمل على منع الجريمة والانحراف، وهنا يسود التنظيم الاجتماعي، وبخلاف ذلك يسود التفكك الاجتماعي الذي يزيد من فرصة الانحراف والجريمة (Shaw and Macky, 1979)، ومن مكونات التفكك الاجتماعي المكانة الاقتصادية المتدنية والجماعات العرقية المختلفة والحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أم القادمين اليها، والبيوت المفككة والعائلات المضطربة، والتفكك الاجتماعي هو تفسير معدلات الجريمة وانحراف الأحداث (الوريكات، 2008)، ولقد قام شو ومكي (Shaw and macky) بالعديد من الدراسات الأمبريقية، وخلصا إلى القول: أن هناك اختلافاً في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة؛ حيث تتركز أعلى هذه المعدلات في مركز المدينة التجاري والأحياء القريبة منه، وتقل كلما ابتعدنا عنه، وتزداد معدلات الجريمة مع تزايد معدلات البطالة، كما تبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد، ولقد عزيت أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتضيع والتعقد الاجتماعي والنمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية (البداينة، 1999).

هـ. نظرية البناء الاجتماعي والأنومي (Social Structure/ Anomie):

تطورت هذه النظرية من أفكار دور كايم في التضامن والتفكك الاجتماعي عند دراسة الانتحار، ولقد طور ميرتون Merton هذه النظرية، حيث يرى أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، كالفقر الذي يدفع للسرقة ويرى ميرتون أن الانحراف يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف (البداينة، 2003).

ويرى ميرتون أن الأنومي حالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والوسائل التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف، وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها، والتي تضبط السلوك الاجتماعي، وإن السلوك الانحرافي عند ميرتون محصلة للبناء الاجتماعي مثله في ذلك مثل السلوك الامتثالي، وهناك عنصرين لهما أهمية مباشرة ضمن عناصر البناءات الاجتماعية والثقافية المختلفة وهما:

أولاً: الأهداف والغايات والمصالح المحددة ثقافياً والتي تعتبر مشروعة لجميع أعضاء المجتمع.

ثانياً: الوسائل المقبولة والتي تقررها النظم الاجتماعية وتعمل على تحقيق هذه الأهداف (عوض، 2001).

ولذلك نجد حسب هذه النظرية أن الأبنية الاجتماعية تعد عاملا ضاغطا على الأشخاص فتدفعهم لارتكاب الجريمة، فالفرد يتعرض لضغوط اجتماعية عندما يجد نفسه غير قادرا على تأمين احتياجاته، وهذا ما يحدث مع ضحايا الاتجار بالبشر فنجدهم بسبب ضعف المعايير الاجتماعية عندهم أو غيابها يؤدي بهم إلى الوقوع في شباك المتاجرين في البشر.

الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية:

أجرى (المرزوق، 2005) دراسة بعنوان: جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وهدفت إلى معرفة حجم جريمة الاتجار وأسبابها وآثارها، وحكم الشريعة الإسلامية تجريما وعقابا، وموقف القانون الوضعي تجريما وعقابا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي المقارن، وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن الاتجار بالنساء والأطفال يهدف إلى الاسترقاق الجنسي.
2. تعد هذه الجريمة نوعا من العبودية الحديثة إضافة إلى أنها جريمة ضد الدولة والمجتمع.
3. أن الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية هي من أسباب هذه الجريمة.

وفي دراسة أجرتها (الكتبي، 2006) بعنوان: جرائم الاتجار بالبشر، المفهوم والأسباب وسبل المواجهة، وهدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، وتبيان مقوماته وتحديد صور الاتجار بالبشر وأساليبه، وكذلك التعريف بأسباب الاتجار بالبشر وفئاته وتوزيعه الجغرافي، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

1. أن مفهوم الاتجار بالبشر يندرج ضمن مفهوم الجريمة المنظمة.
2. أن جريمة الاتجار بالبشر لها ثلاثة مقومات رئيسة هي: السلعة (الشخص المراد استغلاله)، والوسيط (الأشخاص والجماعات الإجرامية التي تساعد في عمليات النقل)، والسوق (دول العبور وتجمع الضحايا).
3. أكدت الدراسة على تنوع صور الاتجار بالبشر وأنه يشمل البغاء والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وتجارة الأعضاء البشرية.

وأجرت (الأحبابي، 2008) دراسة بعنوان الاتجار في البشر في منطقة الخليج العربي، وقد كشفت عن خطورة الظاهرة في دول الخليج. وأشارت الدراسة إلى أن الاتجار في البشر جريمة تتضمن نقل الأشخاص بواسطة العنف أو الخداع أو الإكراه بغرض العمل القسري أو العبودية أو الممارسات التي تشبه العبودية ومع ذلك، فإنه عند الاتجار في الأطفال لا يحتاج الأمر إلى ممارسة أي عنف أو خداع أو إكراه ضدهم فكل ما يتم هو مجرد نقلهم إلى عمل استغلالي يشكل نوعا من الاتجار. إن تجارة البشر الجديدة هي وصمة عار وخزي للجميع وتعد أكبر نشاط غير قانوني في العالم والكثير من المختصين اعتبروها عبودية عادت من جديد لان من يتاجرون بها يستخدمون العنف والتهديدات

وأشكال الإكراه الأخرى لإجبار ضحاياهم علي العمل ضد إداراتهم ويشمل ذلك التحكم في حريتهم في الحركة ومكان وموعد عملهم والأجر الذي سيحصلون عليه هذا طبعا إن وجد.

ب- الدراسات الأجنبية:

قام فرانسيز (Francis T. Miko, 2002) بدراسة بعنوان: الاتجار بالنِساءِ والأطفالِ في الولايات المتّحدة الأمريكية والرَدّ الدولي، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجارة النساء والأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. أنّ الاتجار بالناسِ من أجل الدعارةِ والعملِ الإجباريِ يتزايد بشكل مقلق في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أنحاء العالم.
2. أن غالبية المتاجرين كانوا يتاجرون بالنساء والأطفال فقد بلغ عدد المتاجر بهم حوالي (700,000) شخصا.
3. تعد تجارة البشر ثالث أكبر عائد ربحي من ضمن الجريمة المنظمة، بعد المخدرات والأسلحة.
4. أغلب الضحايا يأتون من آسيا (225.000) ضحية كل عام من جنوب شرق آسيا، و(150.000) ضحية من جنوب آسيا، وتعد روسيا الآن المصدر الجديد لهذه التجارة.
5. بَدأتْ الولايات المتّحدةُ والبلدانُ الأخرى برامجُ ثنائيةُ ومتعددة الأطرافُ أيضاً ومبادراتُ لمحاربة هذه الجريمة.

دراسة توماس (Thomas M, 2003)، والتي هدفت إلى الكشف عن عددِ النِساءِ والأطفالِ الذين تعرضوا للتجارة في كمبوديا. واعتمدت الدراسة على التقديراتِ الإحصائيةِ المستندة على إحصاءات فعليةِ، قام بها (ستنفات، وبيكر، وبيزي) في عام 2002، وقد قدرت تلك الإحصاءات عدد الذين يعملون في الجنس في كمبوديا في عام (2002) بـ(20.839)، وفي بنوم بنه بـ(5.250)، وقدر كذلك عدد الذين تم وقوعهم كضحايا للاتجار بالبشر (2.488) امرأة وطفل في كمبوديا، وقد طبقت على (23) محافظة في كمبوديا، وقد خرجت بالنتائج التالية:

1. العدد الكليّ لتجار النِساءَ والأطفالَ في كافة أنحاء البلادِ قدرت بـ (2,000). وبنسبة (80.4%).
2. العاملون بالاتجار بالبشر رُكّزوا على المناطق السكانية، ولا يوجد هؤلاء في المناطق الريفية والقرى.
3. أن أغلب الذين تعرضوا لهذه التجارة كانوا يعملون في أماكن الدعارة، وممن يسكنون بالقرب من هذه الأماكن.
4. أن نسبة تجار الجنس تتساوى مع عدد الذين يعملون في الاتجار بالبشر.

قام دانيال (Daniel, 2004) بدراسة بعنوان: الطفولة في خطر: الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات لأغراض تجارية في الكاميرون، وهدفت الدراسة إلى تقدير معدل انتشار الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات لأغراض تجارية في الكاميرون لتحديد العوامل التي تدفع الأطفال في البغاء وتحديد العوامل التي تحافظ على هذه التجارة، وقد شملت هذه الدراسة (4) محافظات هي: مركز ياوندي، والساحل، وبامندا، وبافوسام، واعتمدت على تطبيق الاستبانة كأداة للدراسة، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة:

1. أن هناك أربع فتيات من بين عشر فتيات كن ضحايا لدعارة الأطفال، وأن متوسط أعمارهن يبلغ (16) سنة.
2. هؤلاء الفتيات من أسر كبيرة الحجم (7 أطفال لكل أسرة) ويأتي معظمها من القرى والمدن الصغيرة.
3. 35% من الضحايا يأتون من أسر ذات عائل وحيد.
4. الآباء والأمهات يلعبون دورا مهما في هذه المأساة، وهناك من الأولياء من يستغلون أطفالهم في هذه التجارة.

المنهجية

تعتمد المنهجية في الدراسة على المنهج الوصفي المسحي الميداني، فقد تم المسح الميداني لجمع البيانات وذلك باستخدام أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي جامعة مؤتة والبالغ عددهم (4630) موظف وموظفة بناءا على إحصائيات دائرة شؤون الموظفين في الجامعة للعام 2015/2014، موزعين على الأساتذة الجامعيين، والموظفين الإداريين والفنيين، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية طبقية

بنسبة (5%)، والبالغ عددها (230) موظفاً وموظفة، وقد تم استرجاع (216) استبانة، وتم استبعاد (4) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة.

جدول (1)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	التكرار
النوع الاجتماعي	ذكر	189	%89.2
	أنثى	23	%10.8
العمر	اقل من 30	77	%36.3
	31-40	106	%50
	41-50	28	%13.2
	51 فأكثر	1	%0.5
الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل	50	%23.6
	6-10	55	%25.9
	11-15	46	%21.7
	16 فأكثر	61	%28.8
المؤهل التعليمي	الثانوية العامة فأقل	62	%29.2
	دبلوم متوسط	33	%15.6
	بكالوريوس	80	%37.7
	دراسات عليا	37	%17.5
الدخل الشهري بالدينار الأردني	500 فأقل	48	%22.6
	501 – 1000	83	%39.2
	1001 – 1500	49	%23.1
	من 1501 فأكثر	32	%15.1
الحالة الاجتماعية	متزوج	169	%79.7
	أعزب	32	%15.1
	مطلق	8	%3.8
	أرمل	3	%1.4
المجموع الكلي		**212**	**%100**

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة لهذه الدراسة اعتمادا على الإطار النظري والدراسات السابقة في موضوع الدراسة؛ وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلتها، والاستبانة مكونة من جزئين هما:

1. **الجزء الأول:** ويشتمل على المعلومات الشخصية

لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، الخبرة الوظيفية، المؤهل التعليمي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية).

أ. النوع الاجتماعي وله فئتان: (ذكر). (أنثى).

ب. العمر وله أربعة مستويات: (30 فأقل). (31 – 40). (41 – 50). (51 فأكثر)

ج الخبرة الوظيفية وله أربعة مستويات: (5 س فأقل). (6–10). (11 – 15). (16 فأكثر).

د. المؤهل التعليمي وله أربعة مستويات: (الثانوية العامة فأقل). (دبلوم متوسط). (بكالوريوس). (دراسات عليا).

هـ. الدخل الشهري وله أربعة مستويات: (من 500 دينار فأقل). (501–1000). (1001–1500). (1501 فأكثر).

و. الحالة الاجتماعية وله أربعة مستويات: (متزوج). (أعزب). (مطلق). (أرمل).

2. **الجزء الثاني:** ويشتمل على الفقرات التي تقيس الاتجاهات وقد قسم إلى بعدين هما، وكما يلي:

البعد الاقتصادي: وتكون من ست فقرات. (1–6)

البعد الاجتماعي: وتكون من ست فقرات.(7–12)

وقد تم تصنيف الإجابات بحسب مقياس ليكرت الخماسي، وذلك كما يلي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد رمزت الإجابات وأخذت أرقاما من (5–1)، بحيث يكون الرقم (5) يدل على (موافق بشدة)، والرقم (1) على (غير موافق بشدة).

وبناء على ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، اعتمدت على التفسير التالي:

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى أقل من 2.5	منخفض
من 2.5 إلى أقل من 3.5	متوسط
من 3.5 إلى 5	مرتفع

وبالاعتماد على هذا المعيار فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات من (1) إلى أقل من 5 فيكون مستوى تقدير أفراد عينة الدراسة منخفضاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.5 إلى أقل من 3.5 ، فإن مستوى تقدير أفراد عينة الدراسة يكون متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي من 3.5 إلى 5 فإن مستوى تقدير أفراد عينة الدراسة يكون منخفضاً.

صدق الأداة

تم عرض الاستبانة على لجنة من المحكمين المختصين للتأكد من صدق فقرات الاستبانة، والآخذ بآرائهم، وتعديل الفقرات المراد تعديلها وحذف الفقرات المراد حذفها من قبل المحكمين مع اعتبار ما يلي:

1. مناسبة الفقرة.
2. وضوح الفقرة.
3. انتماء الفقرة.

ثبات الأداة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وذلك باختيار عينة عشوائية من خارج عينة الدراسة والبالغة (20) موظفا وموظفة، وتم توزيع الاستبانة عليهم، وبعد أسبوع تم توزيع الاستبانة عليهم مرة أخرى، وباستخدام معادلة كرونباخ ألفا، تم استخراج معامل الثبات والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2)

قيم معاملات الثبات لأبعاد الأداة وللأداة ككل باستخدام كرونباخ ألفا

البعد	معامل الثبات	عدد الفقرات
الاقتصادي	0.843	6
الاجتماعي	0.805	6
الكلي	0.903	30

يتبين من خلال الجدول (2) أن معامل الثبات لأداة الدراسة بلغ للبعد الاقتصادي (0.843)، وبلغ للبعد الاجتماعي (0.805)، أما معامل الثبات للأداة ككل فبلغ (0.903)، وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبول لأغراض إجراء الدراسة.

المعالجات الإحصائية

تستخدم الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة برنامج الرزم

الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16.1)، وذلك كما يأتي:

1. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. للإجابة عن السؤال الأول فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. للإجابة عن السؤال الثاني فقد تم استخدام تحليل (T-test) لاختبار أثر النوع الاجتماعي.
4. للإجابة عن الأسئلة (3–7) تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لاختبار تأثيرات المتغيرات الديمغرافية على اتجاهات المبحوثين.
5. تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أبعاد الأداة وثبات الأداة ككل.

عرض النتائج

للإجابة عن سؤال الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم إجراء التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة بالنسبة للفقرات الواردة في الاستبانة، حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لفقرات أداة الدراسة.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على "ما هي اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر"؟

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة والجداول (3–8) تبين النتائج التي تم التوصل إليها.

أولا: العوامل الاقتصادية

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة فقرات البعد الاقتصادي والجدول (3) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية والمستوى حسب المتوسط لفقرات العوامل الاقتصادية

رقم الفقرة	محتوى الفقـــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
1	يعد الفقر من الأسباب التي تشجع جريمة الاتجار بالبشر	4.24	1.078	2	مرتفع
2	يعتبر الربح المادي الكبير من خلال الاتجار بالبشر من أهم الأسباب المشجعة على هذه التجارة	4.48	0.769	1	مرتفع
3	تعد البطالة سببا رئيسا في انتشار الاتجار بالبشر	4.10	1.029	4	مرتفع
4	تشجع الوعود الخيالية التي يعطيها التجار للمتاجر بهم إلى وقوعهم في الاتجار بالبشر	64.3	0.845	6	مرتفع
5	يعتبر الوضع الاقتصادي السيئ للأشخاص المتاجر بهم أحد الأسباب لوقوعهم في شباك الاتجار بالبشر	483.	1.036	5	مرتفع
6	يؤدي عدم وجود المعيل للأسرة ببعض أفرادها للوقوع في الاتجار بالبشر	4.20	0.979	3	مرتفع
	المجموع	4.11	0.956		مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن المتوسط العام لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر للعوامل الاقتصادية قد تراوح بين (3.64–4.48)، وقد جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي كلي بلغ (4.11)، وانحراف

معياري (0.956)، وقد كان أدنى متوسط للفقرة (4) والتي تنص على" تشجع الوعود الخيالية التي يعطيها التجار للمتاجر بهم إلى وقوعهم في الاتجار بالبشر"، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.845)، وأعلاها للفقرة (2) التي تنص على "يعتبر الربح المادي الكبير من خلال الاتجار بالبشر من أهم الأسباب المشجعة على هذه التجارة" وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.48) وانحراف معياري (0.769)، ومن خلال استعراض باقي الفقرات نلاحظ أن جميع الفقرات كانت بمستوى مرتفع، ولم ترد أي فقرة ضمن المستوى المتوسط أو المنخفض.

ثانياً: العوامل الاجتماعية

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة فقرات العوامل الاجتماعية والجدول (4) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية والمستوى حسب المتوسط لفقرات العوامل الاجتماعية

رقم الفقرة	محتوى الفقــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى حسب المتوسط
7	يحط الاتجار بالبشر من قدر المتاجر بهم اجتماعيا لأنه نوع من العبودية	4.12	1.006	3	مرتفع
8	يعتبر الاتجار بالبشر هو أشرس هجوم على كرامة الإنسان في مختلف أنحاء العالم	4.01	0.926	4	مرتفع
9	إن أكثر ضحايا الاتجار بالبشر هم من المناطق الريفية والبادية	4.13	1.017	2	مرتفع
10	أعتبر أن التفكك الأسري يؤدي بالأفراد إلى الوقوع في شباك المتاجرين	3.94	1.024	5	مرتفع
11	يعمل الاختلال في أنساق القيم الاجتماعية السائدة لدى المجتمع على انتشار الاتجار بالبشر	4.32	0.888	1	مرتفع
12	تعد مجالسة ومصاحبة رفاق السوء من العوامل المساهمة في دفع الفرد نحو الاتجار بالبشر	3.92	0.992	6	مرتفع
	المجموع	**4.07**	**0.975**		**مرتفع**

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن المتوسط العام لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر للعوامل الاجتماعية قد تراوح بين (3.92–4.32)، وقد جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي كلي بلغ (4.07)، وانحراف معياري (0.975)، وقد كان أدنى متوسط للفقرة (12) والتي تنص على "تعد مجالسة ومصاحبة رفاق السوء من العوامل المساهمة في دفع الفرد نحو الاتجار بالبشر"، بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.992)، وأعلاها للفقرة (11) التي تنص على "يعمل الاختلال في أنساق القيم الاجتماعية السائدة لدى المجتمع على انتشار الاتجار بالبشر" وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.32) وانحراف معياري (0.888)، ومن خلال استعراض باقي الفقرات نلاحظ أن جميع الفقرات كانت بمستوى مرتفع، ولم ترد أي فقرة ضمن المستوى المتوسط أو المنخفض.

2.1.4 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضية الأولى التي ينص "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات

موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟"

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل (T-test) لاختبار علاقة اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (5)

نتائج تحليل (T-test) لعلاقة اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

العوامل	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	مستوى الدلالة
الاقتصادية	ذكر	.433	0.82	.5270	0.537
	أنثى	.433	0.98	.4400	
الاجتماعية	ذكر	1.56	1.07	1.461	0.659
	أنثى	1.56	0.97	1.611	

يظهر من خلال الجدول (8) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر وفقا للعوامل: (الاقتصادية، والاجتماعية) تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي، وذلك اعتمادا على قيم (ت) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الخامسة التي تنص "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى لمتغير الدخل الشهري؟"

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA)، والجدول (13) يبين ذلك.

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لعلاقة اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى لمتغير الدخل الشهري

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الاقتصادي	بين المجموعات	31.475	18	1.749	1.358	0.157
	داخل المجموعات	248.525	193	1.288		
	المجموع	280.000	211			
الاجتماعي	بين المجموعات	36.494	21	1.738	1.356	0.145
	داخل المجموعات	243.506	190	1.282		
	المجموع	280.000	211			

من خلال الجدول (13) يتبين أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات

موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا للعوامل: (الاقتصادية، والاجتماعية) تعزى لمتغير الدخل الشهري، وذلك اعتمادا على قيم (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

7.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لاختبار الفرضية السادسة التي تنص "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات موظفي جامعة مؤتة والاتجار بالبشر تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟"

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لدراسة علاقة اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو الاتجار بالبشر تعزى للحالة الاجتماعية، والجدول (14) يبين ذلك.

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الأحادي(ONE WAY ANOVA) لعلاقة اتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الاقتصادي	بين المجموعات	34.881	18	1.938	1.047	0.243
	داخل المجموعات	189.194	193	1.980		
	المجموع	224.075	211			
الاجتماعي	بين المجموعات	40.770	21	1.941	0.828	0.358
	داخل المجموعات	183.306	190	1.965		
	المجموع	224.075	211			

من خلال الجدول (14) يتبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا للعوامل (الاقتصادية، الاجتماعية) تعزى للحالة الاجتماعية وذلك اعتمادا على قيم (f) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا للعوامل الاقتصادية قد جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي كلي بلغ (4.11)، ويمكن تفسير ذلك في أن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول أدى ذلك إلى انتقال ضحايا الاتجار بالبشر من موطنهم الأصلي إلى بلد آخر أو عدة بلدان أخرى وذلك لاستغلالهم بصورة غير مشروعة، ويمكن القول أن الاتجار بالبشر يرتبط بعدة أسواق عالمية وتسمى هذه الدول بدول العرض أي الدول المصدرة بالبشر، وهي عادة ما تكون دول فقيرة تعاني العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم تمثل عنصر طرد لهؤلاء فهي تمثل دول الاقتصاد الخفي. أما دول الطلب أي الدول المستوردة فهي تمثل عادة الدول الغنية أو الدول الصناعية الكبرى أو الدول ذات معيشة أفضل ومن ثم تمثل عنصر جذب قوي وذلك لتحسين ظروفهم ومساعدة عائلات الضحايا دون النظر إلى طريقة الاستغلال ومدى مشروعيته، فهي تمثل دول الاقتصاد الحر، وبين هذين النوعين من الدول توجد دول عبور (ترانزيت) تقع بين الدول المصدرة والدول المستوردة إذ تمثل مجرد مكان أو مركز لتجميع الضحايا تمهيدا لانتقالهم إلى الدول المستوردة، وعادة ما تكون هذه الدول فقيرة.

وهذا يرتبط مع نظرية النشاط الرتيب، والتي تنطلق من أنه لابد من توافر ثلاثة عناصر لوقوع الفعل الإجرامي (توافر

الإرادة الإجرامية، ووجود ضحية مناسبة، وفرصة مناسبة)، ونجد أن نظرية النشاط الرتيب استطاعت أن تربط بين البيئة والجريمة، ونجد هنا أن البيئة الاقتصادية السيئة التي يعيشها الفرد قد تدفعه لبيع نفسه أو أي جزء من أجزائه ليوفر له ولعائلته متطلبات الحياة، أو قد تكون الإغراءات المادية الكبيرة هي مطمع ذلك الفرد.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط العام لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا للعوامل الاجتماعية قد جاء بمستوى مرتفع، وهذا يتوافق مع نظرية القرار الأسري التي ربطت وقوع الضحايا فريسة الاتجار بالبشر بالعوامل الأسرية فالأبوين يقرران عن ابنهما بما يتوافق مع مصالحهما ويخدم ويحقق رغباتهما دون أن يضعا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه، فالكثير من الأطفال يقعون ضحايا للقرارات الأسرية، التي تقررها الأسرة، نيابة عنهم وتدفع بهم كي يصبحوا ضحايا سهلة الاصطياد للمهربين والمتاجرين بالبشر، فقد ثبت من خلال بعض الدراسات التي تناولت موضوع تهريب الأطفال أن بعض الأسر تقوم بدفع مبالغ مالية للمهربين نظير تهريب أطفالهم إلى دول أخرى، كما أشار (ريسبولي، 2006) إلى أن الآباء يقومون بتأجير أطفالهم على أشخاص يقومون بتهريبهم ثم تشغيلهم خارج أوطانهم. وتفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، يؤدي إلى ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (المرزوق، 2005) والتي أشارت إلى أن الاتجار بالبشر هو نوع من العبودية الحديثة إضافة إلى أنها جريمة ضد الدولة والمجتمع. وهذا ما ذكره توماس (Thomas M, 2003) أن العاملين بالاتجار بالبشر رُكّزوا على المناطق السكانية الحضرية، ولا يوجد هؤلاء في المناطق الريفية والقرى. وهذا ما أشارت له نظرية التفكك الاجتماعي التي تعود أصولها إلى فكرة تأثر الإنسان بالبيئة، فالأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يسكنها الفقراء والمهاجرين، وارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والزيادة السكانية والحراك الاجتماعي، كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد تعمل على منع الجريمة والانحراف، وهنا يسود التنظيم الاجتماعي.

ودلت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لاتجاهات موظفي جامعة مؤتة نحو جريمة الاتجار بالبشر وفقا للعوامل: (الاقتصادية، والاجتماعية) تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعية)، وقد يعود ذلك إلى الوعي المجتمعي الناتج عن التطور الثقافي والاجتماعي نحو الاتجار بالبشر، وشعور الفئتين (الذكور والإناث) بخطورة هذه جريمة الاتجار بالبشر على مستوى الفرد والمجتمع. وقد يعود ذلك إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات التربية في توعية المواطنين بمخاطر الاتجار بالبشر. إضافة إلى أن مجتمع الدراسة ينتمي إلى مؤسسة تعليمية ثقافية هي جامعة مؤتة، وهناك لابد أن تؤثر ثقافة هذه المؤسسة في ثقافة عامليها.

التوصيات

بناءً على النتائج فإن الدراسة توصي بما يأتي:

1. العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع كونهما من العوامل المساهمة في الاتجار بالبشر.
2. العمل على توعية وتثقيف أفراد المجتمع لمكافحة الاتجار بالبشر وعدم الانجرار وراء تجارة.
3. العمل على إجراء المزيد من سن القوانين التجريمة والعقوبات التي تحد من انتشار هذه الجريمة.
4. العمل على تشديد ممارسة الرقابة الرادعة داخل الدول، وعبر المنافذ الحدودية للعمل على كبح معالم الاتجار بالبشر.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأحبابي، علياء (2008) ***الاتجار بالبشر في منطقة الخليج العربي***، نادي كلية القانون، قطر.

الأمم المتحدة (2003) ***بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال***، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 295.

البداينة، ذياب موسى (2003) ***واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي***، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

البداينة، ذياب موسى (1999) ***واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي***، أكاديمية نايف العربية للعلم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البداينة، وليد سلام (2007) اتجاهات أعضاء مراكز الشباب والشابات في إقليم الجنوب نحو رجل الأمن العام، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة مؤتة، الأردن.

البصول، محمد أنور (1996) ***اتجاهات الجريمة في الوطن العربي***، ورقة مقدمة في المؤتمر العشرين لقادة الشرطة والأمن العرب، الجزائر، في 14–16 أكتوبر.

التوايهة، عباطة ضبعان (2005) ***الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر***، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر من 24–2005/25، وزارة الداخلية، أبو ظبي.

الحارثي، زايد بن عجير (1992) ***بناء الاستفتاء وقياس الاتجاهات***، دار الفنون، جدة.

الحربي، خالد بن سليم (2009) ضحايا التهريب من الأطفال، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ريسبولي، جوزيف (2006) دراسة عن الإحالة وإعادة الإدماج للأطفال ضحايا التهريب في محافظات حجة والحديدة والمحويت في الجمهورية اليمنية المهربين إلى المملكة العربية السعودية، اليونيسف، الجمهورية العربية اليمنية.

طالب، أحسن (2001) ***الوقاية من الجريمة***، دار الطليعة، بيروت، لبنان

عبد الحميد، عبد الحافظ عبد الهادي (2005) ***الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العسيري، عبدالرحمن محمد (2005) ***وضعيات الاتجار بالأطفال، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية لمكافحة الاتجار بالأطفال***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المنعقد من الفترة 14–2005/3/23.

علام، صلاح الدين محمود (2006) ***القياس والتقويم التربوي والنفسي***، دار الفكر العربي، القاهرة.

عوض، السيد (2001) ***الجريمة في مجتمع متغير***، سلسلة علم الاجتماع في مصر، الإسكندرية، المكتبة المصرية.

الكتبي، آمنة جمعة (2006) ***جرائم الاتجار بالبشر: المفهوم والأسباب وسبل المواجهة***، مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

المرزوق، خالد بن محمد سليمان (2005) جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ناشد، سوزي عدلي (2005) ***الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي***، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

وحيد، أحمد عبد اللطيف (2001) علم النفس الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

الوريكات، محمد (2008) ***مبادئ علم الإجرام***، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Daniel Mbassa Menick (2004) Enfance En Danger L'exploitation Sexually Des Jeunes Filles, A Des Fins Commercials Au Cameroon; December, Etude realisee par Anti-Slavery en collaboration avec I'ONG ESAM Finance par la Loterie National Royaume Uni.

Francis T. Miko (2002) Trafficking in Women and Children The U.S. and International Response. Updated March 18.

Thomas M. Steinfatt (2003) Measuring the Number of Trafficked Women and Children in Cambodia. University of Miami Fulbright Scholar, Royal

University of Phnom Penh. 6 October.
Shaw, C. and Macay, H. (1979) Differential System of Values, In Joseph Jacoby, Classics of Criminology, Oak Park, Ill.

Mutah University Staff Attitudes Towards the Crime of Human Trafficking

Ahmed Abdul Salam Majali*

ABSTRACT

The study aimed to identify the University of Mutah University staff attitudes towards the crime of human trafficking, and in order to achieve the objectives of the study a questionnaire was developed to collect data from a sample study of (212) male and female employees of Mutah University. The results of the study are summarized as follows:

1-The results showed that the overall average of the trends of the University of Muta about the crime of human trafficking, according to the factors: (economic, and social) came at a high level.

2-The results indicated that there is no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) trends of Muta University staff toward human trafficking, according to all of the factors attributed to demographic variables (gender, income, and marital status).

Based on the results, the study came up with some recommendations of which the most important: Improve economic and social conditions of the members of the community, working to further toughening sanctions that limit the spread of this crime, and educate members of the community to combat the crime of human trafficking.

Keywords: Human Trafficking, Mutah's Staff Attitudes, Mutah University.

* Balqa Applied University, Jordan.
Received on 27/1/2015 and Accepted for Publication on 20/5/2015.